

The impact of the policies and rules of the International Monetary Fund on Algeria's international trade for the period (1990-2020)
Mahdi Muhammad Ibrahim Al-Anzi⁽¹⁾, Prof. Dr. Rabah Jamil Saad Al-Din Al-Khatib⁽²⁾

University of Mosul - College of Administration and Economics⁽¹⁾⁽²⁾

(1) mahdemohammad76@gmail.com (2) rabah_jamel@uomosul.edu.iq

Key words: International Monetary Fund, international trade.	Abstract: The research aims to identify the extent of the impact of the policies and rules of the International Monetary Fund on international trade, and the research was based on the fact that the policies of the International Monetary Fund have a negative impact on developing countries, especially Algeria, as a result of the terms of the International Monetary Fund, which are not consistent with the reality of Algeria, which is reflected in its international trade. Relying on the Autoregressive Distributed Deceleration (ARDL) model that is compatible with the data of the research, as well as to represent the relationship between the policies and rules of the International Monetary Fund expressed by indicators or independent variables (exchange rate, customs tariff, globalization, foreign direct investment from abroad, and total public debt) and international trade in relation to the gross domestic product of all the countries selected for the study, and the study reached many conclusions, the most important of which are: the International Monetary Fund cannot impose its will on member countries, but countries accept conditional financial assistance to the Fund on a voluntary basis to avoid crises and finance imports or debt service And the deficit in the balance of payments by requesting a loan and helping to organize a schedule for debt repayment, and that the lending conditions are designed to guarantee the repayment of loans and ensure that borrowed funds are spent in line with the stated objectives of the Fund, and that the exchange rate affects negatively and significantly in international trade, and this means that an increase in the exchange rate by (1%) It leads to a decrease in international trade by (-0.36%) at a significant level (1%).
ARTICLE INFO <i>Article history:</i> Received 01 Aug. 2023 Accepted 08 Sept. 2023 Available online 31 Dec. 2024 ©2024 College of Administration and Economy, University of Fallujah. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE. e.mail cae.jabe@uofallujah.edu.iq 	
*Corresponding author: Mahdi Muhammad Ibrahim Al-Anzi University of Mosul College of Administration and Economics	

*The research is extracted from a master's thesis of the first researcher.

أثر سياسات وقواعد صندوق النقد الدولي في التجارة الدولية للجزائر
للمدة (1990-2020)*

الباحث: مهدي محمد إبراهيم العنزي
جامعة الموصل - كلية الإدارة والاقتصاد
mahdemohammad76@gmail.com

أ.م.د رباح جميل سعد الدين الخطيب
جامعة الموصل - كلية الإدارة والاقتصاد
rabah_jamel@uomosul.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث إلى التعرف على مدى تأثير سياسات وقواعد صندوق النقد الدولي في التجارة الدولية، واستند البحث إلى أن سياسات صندوق النقد الدولي لها تأثير سلبي على الدول النامية ولاسيما الجزائر، نتيجة لشروط صندوق النقد الدولي والتي لا تتسجم مع واقع الجزائر مما يعكس على تجارتها الدولية، وتم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) الذي يتلاءم مع البيانات الخاصة بالبحث، فضلاً عن تمثيل العلاقة بين سياسات وقواعد صندوق النقد الدولي المعبر عنه بالمشورات أو المتغيرات المستقلة (سعر الصرف، والتعريفية الكمركية، والعمولة، والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد من الخارج، وإجمالي الدين العام) وبين التجارة الدولية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي لجميع الدول المختارة بالدراسة، وتوصلت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات أهمها: لا يمكن لصندوق النقد الدولي فرض إرادته على البلدان الأعضاء وإنما تقبل البلدان المساعدة المالية المشروطة للصندوق على أساس طوعي لتلافي الأزمات وتمويل الواردات أو خدمة الديون والعجز في ميزان المدفوعات بطلب قرض والمساعد في تنظيم جدول لسداد الديون، وان شروط الإقراض مصممة لضمان سداد القروض وضمان إنفاق الأموال المقترضة بما يتماشى مع أهداف الصندوق المعلنة، وأن سعر الصرف يؤثر عكسياً ومعنوياً في التجارة الدولية، وهذا يعني أن زيادة سعر الصرف بنسبة (1%) يؤدي إلى نقصان في التجارة الدولية بنسبة (0.36-%) عند مستوى معنوية (1%)، أما العمولة الاقتصادية فتؤثر طردياً ومعنوياً في التجارة الدولية، وهذا يعني أن زيادة العمولة الاقتصادية بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة في التجارة الدولية بنسبة (2.66%) عند مستوى معنوية (1%)، أما الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر عكسياً ومعنوياً في التجارة الدولية، وهذا يعني أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (1%) يؤدي إلى نقصان في التجارة الدولية بنسبة ضئيلة (0.0003-%) عند مستوى معنوية (1%). في حين كان إجمالي الدين العام والتعريفية الكمركية بعدم وجود علاقة معنوية بينهما وبين التجارة الدولية وعند مستوى معنوية (5%).

الكلمات المفتاحية: صندوق النقد الدولي، التجارة الدولية، نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL.

المقدمة:

يعمل صندوق النقد الدولي على ضمان استقرار النظام النقدي والمالي الدولي. وتشمل تيسير التوسع الاقتصادي والنمو المتوازن للتجارة الدولية، وتشجيع استقرار أسعار الصرف، والتصحيح المنظم لمشكلات موازين المدفوعات التي تواجه البلدان الأعضاء، إذ تسعى الدول إلى معالجة الاختلالات والمشاكل المالية التي تحصل لديها في ميزان مدفوعاتها عن طريق إيجاد طرق تمويل داخلية وخارجية لسد العجز والخلل المالي لديها، وأحد طرق هذه التمويل هو صندوق النقد الدولي، إذ يعد أهم مؤسسة دولية تعني بشؤون السياسات الاقتصادية الكلية سواء كانت نقدية أو مالية فهو وكالة

* البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الأول.

منخصصة تابعة للأمم المتحدة أنشئت بموجب المعاهدة الدولية عام 1945، ويقوم على فكرة أن النمو الاقتصادي القوي يعتمد بدرجة رئيسية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وإقامة إطار أساسي لاقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي و انتهاج سياسات هيكلية تتماشى مع متطلبات السوق.

اهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة أنه يتناول موضوعا مهما وأساسيا وهو صندوق النقد الدولي، الذي يلعب دورا كبيرا في استقرار الأنظمة الاقتصادية وخاصة المالية منها، وبيان أثر تلك السياسات على التجارة الدولية في الجزائر خلال مدة الدراسة.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على تأثير سياسات وقواعد صندوق النقد الدولي في التجارة الدولية للجزائر خلال مدة الدراسة 31 عاماً وبيان مدى تأثير تلك السياسات والقواعد على اقتصاد الجزائر.

فرضية البحث:

استندت فرضية البحث إلى أن سياسات صندوق النقد الدولي لها تأثير سلبي على الدول النامية ولا سيما على الجزائر، نتيجة لشروط صندوق النقد الدولي والتي لا تتسجم مع واقع اقتصاد الجزائر مما ينعكس على تجارتها الدولية.

مشكلة البحث:

إن السياسات والقواعد المتبعة من قبل صندوق النقد الدولي لها تأثير كبير على الدول النامية ولا سيما الجزائر، وهنا يثار سؤال مهم ما مدى تأثير سياسات وقواعد صندوق النقد الدولي للجزائر؟

منهجية البحث:

تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي والكمي لبيان مدى تأثير سياسات وقواعد صندوق النقد الدولي في التجارة الدولية للجزائر للمدة (1990-2020).

حدود البحث:

الحدود المكائنية: الجزائر

الحدود الزمانية: المدة (1990-2020)

المحور الأول: الإطار العام لصندوق النقد الدولي

يعد صندوق النقد الدولي مؤسسة وهيئة يصل عدد أعضائها إلى 184 عضواً، وتقوم الدول المتقدمة بإدارة شؤونها وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية وقد اتسعت عضوية الصندوق في ظل التغييرات الاقتصادية التي كانت سبب في إدخال العديد من التعديلات لسياسات الصندوق.

1-1 مفاهيم صندوق النقد الدولي

تم تعريف الصندوق بأنه هيئة تنشأها مجموعة من الدول بموجب الاتفاق فيما بينها وتمنحها اختصاصاً ذاتياً معترف به، وكذلك بقصد تحقيق أهداف مشتركة (Abu Al-Ataa,)

349, 2010)، ويعد صندوق النقد الدولي المنظمة العالمية الأساسية التي يتم عن طريقها التعاون النقدي على المستوى الدولي، وبحسب ما يقدم نفسه بموجب وثائقه، لتحقيق الصالح المشترك مما يجعله منظمة يتعاون عن طريقها جميع بلدان العالم تقريباً، والصندوق يشمل في عضويته 189 بلداً عضواً ويتمثل الغرض الرئيس فيه الحفاظ على استقرار النظام النقدي الدولي، ويمكن البلدان في شراء السلع والخدمات ومن مهامه وضع نظام أسعار الصرف ومراقبة ميزان المدفوعات في تحقيق النمو الاقتصادي وهو امر ضروري القابل للاستمرار ورفع مستويات المعيشة (International Monetary Fund Annual Report, 2013, 2)، وعرفها بعض الاقتصاديين بأنه كيان دولي ينشأ عن طريق اتفاقية دولية جماعية للدول الاعضاء لتمكينها لتحقيق اهداف الدول من الاطلاع بالمهام المنوه بها، دون ان يترتب على ذلك باي حال مساس بسيادة الدول الاعضاء (Mohammed, 2006, 18)، وان صندوق النقد الدولي يعد هيئة تنشأ بإدارة عدد دول تهدف الى دعم التعاون الدولي في مجال متخصص وغير سياسي وتتولى تنظيم العمل في مرفق دولي يمس مصالح الدول المشتركة (Al-Majzoub, 2006, 565).

2-1 وظائف صندوق النقد الدولي

هناك العديد من الوظائف في الصندوق النقد الدولي وهي كما يلي:

- تحقيق استقرار أسعار الصرف و تجنب تبادل التخفيضات في أسعار الصرف ما بين الدول، المكان تعديل أسعار الصرف الثابتة وفقاً لشروط محددة و تحت رقابة دولية و ليس بمطلق حرية كل دولة، وإقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء في الصندوق و إلغاء القيود على الصرف التي تعيق نمو التجارة العالمية. (Zeinab, 2003, 157)
- 1- الرقابة الاقتصادية: هي نظام رسمي يشرف من خلاله صندوق النقد الدولي على النظام النقدي المالي الدولي لمتابعة السياسات الاقتصادية والمالية الخاصة بالبلدان الأعضاء، كما يسلط الصندوق الضوء في اطار عملية الرقابة والتي تنفذ على المستوى الدولي على المخاطر التي قد تشكل تهديد الاستقرار الاقتصادي عن طريق وقوع ازمات النظام النقدي الدولي، كما يقوم بتقديم المشورة وابداء الراي والاقتراح بشأن التعديلات والتصحيحات اللازمة على هذه السياسات الاقتصادية وتطورها ودعمها لرفع مستويات المعيشة وانعاش ميزان المدفوعات كذلك يجري صندوق النقد الدولي تقسيمات منتظمة للتطورات العالمية المحتملة من خلال اعداد تقارير افاق الاقتصاد العالمي وكذا تطورات الاسواق المالية الدولية (Al-Muammar, 2017, 18).
- 2- تنمية القدرات وتقديم المساعدات الفنية: يعمل الصندوق مع حكومات البلدان الاعضاء على تعزيز سياستها وتنمية مؤسساتها الاقتصادية من خلال تقديم المساعدات الفنية والتقنية واعطاء تدريبات خاصة لموظفيها في شكل الأنشطة، التي تزيد من تعزيز القدرات البشرية (Annual Report and International Transport Fund, 2018, 27).
- 3- انشاء وصيانة النظام النقدي الدولي المسؤول عن المدفوعات الدولية بين الدول وتوفير آلية منهجية للعمليات لمعاملات الصرف الاجنبي من اجل تشجيع الاستثمارات وتعزيز التجارة الاقتصادية العالمية المتوازنة (Maha, 2016, 38).
- 4- ضمان تثبيت العملات وهو مكتب صرف يسمح بتبادل العملة المقابل الاخرى يفتح هذا الصندوق حساب في كل بنك مركزي بعملته الخاصة واقتراح تخصيص مبلغ ملايين دولار تساهم الولايات المتحدة الأمريكية بمليار دولار (Amal, 2006, 56).

3-1 اهداف صندوق النقد الدولي

لدى صندوق النقد الدولي العديد من الاهداف التي تسعى لتحقيقها وهي:

- 1- التعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بعلاج الاختلالات الهيكلية اذا ادخل صندوق النقد الدولي على عملياته في محيط السياسات الاقتصادية عمليات التكيف الهيكلي لتصحيح مسار السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل، وذلك ركز اهتمامه منذ الثمانينات على علاج الاختلال في التوازن الهيكلي وبالتالي بدأ يخصص موارد وقروض تسمى بتسهيلات التصحيح الهيكلي وقد خصصت تلك التسهيلات حديثاً للبلاد المنخفضة الدخل، ويمثل ذلك تداخلاً كبيراً مع اختصاصاته ووظائف البنك الدولي (Hussain, 2003, 157).
- 2- يهدف صندوق النقد الدولي النقد الى وضع سياسات تتناسب مع طبيعة البلد العضو يتم منح جميع القروض شروط ان تطبق برامج التكيف الهيكلي وتكون الأولوية لتسديد معظم البلدان الخاضعة لبرامج صندوق النقد الدولي بانها بلدان نامية وذات طبيعة انتقالية واسواق ناشئة ويستهدف الصندوق عن طريق معايير محددة مسبقاً.
- 3- تشجيع مختلف البلدان على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة وتشجيع التعاون الدولي في ميدان السياسة النقدية لمنع وقوع الازمات في النظام النقدي.
- 4- خفض معدلات عجز الموازنة العامة، وتحجيم العجز في ميزان مدفوعات وحصره في الضيق والحدود الممكنة، وتخفيض معدلات التضخم بما يتضمن الحفاظ على مستوى معيشة مناسبة للغالبية العظمى للسكان (Ayoub, 2000, 64-65).

المحور الثاني: الإطار النظري للتجارة الدولية

تعد التجارة بين الدول حقيقة لا يمكن تصورها في عالم اليوم ، لذلك لا يمكن لأي بلد أن يفعل ذلك جعل اقتصادها مستقلاً عن بقية العالم ، سواء كانت دولة متقدمة أو دولة نامية ، فإن الاقتصاد الوطني لكل دولة يقوم على أنشطة اقتصادية مختلفة يتم دمجها بحيث يتأثر كل نشاط اقتصادي ويتأثر بالآخر. من جهة ، تمثل التجارة حلقة الوصل بين هذه الأنشطة عن طريق التجارة الدولية ، لذلك تشكل التجارة الخارجية فرعاً من الاقتصاد الوطني ، وتعتبر مرآة تعكس اقتصاد كل دولة.

1-2 مفهوم التجارة الدولية

تعد التجارة الخارجية العملية التجارية بين الدولة ودول العالم الأخرى تشمل تبادل السلع المادية وغير المادية، بما في ذلك الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة (Mahmoud, Al-Kawaz, 2021, 101-118). تعرف التجارة الدولية ببساطة التجارة الدولية على أنها تبادل السلع والخدمات بين البلدان وبين الشركات والأفراد على المستوى الدولي (Diab, 2000, 9)، عرفت التجارة الدولية تاريخياً بأنها تمثل أهم أشكال العلاقات الاقتصادية التي يتم فيها تبادل السلع والخدمات في شكل واردات وصادرات (Abi, 2019, 3)، باختصار يمكن تعريف التجارة الدولية على أنها أشكال مختلفة من تبادلات التجارة الخارجية بين دول العالم لتلبية أكبر عدد ممكن من الاحتياجات ، سواء في شكل سلع أو خدمات أو أفراد أو رأس مال بقدر المستطاع.

2-2 أهمية التجارة الدولية

تكمن أهمية التجارة الخارجية في حقيقة أنها تلعب دوراً مهماً في معظم الاقتصادات الدولية ، إذ إنها تزود الاقتصاد بالسلع والخدمات اللازمة التي لا يمكن الحصول عليها محلياً من خلال أنشطة الاستيراد، مع تمكينه من الحصول على السلع والخدمات التي يمكنه الحصول عليها. الابتعاد عن طريق أنشطة التصدير: تعتمد أنشطة استيراد وتصدير السلع والخدمات الفائضة بدورها على أسواق السلع المادية (الإنتاج والدخل والعمالة) والأسواق النقدية والمالية (أسواق العملات والعملات

الأجنبية). ساهمت اتفاقيات تحرير التجارة الدولية والإقليمية على مدى السنوات الخمس الماضية في زيادة الترابط بين دول العالم ، فضلاً عن زيادة كبيرة في تدفق السلع والعملات بين البلدان ، مما ضاعف من تأثير التجارة على العالم (14, 2004, Awad Allah)، تتجلى أهمية التجارة الخارجية فيما يلي:

1. هناك علاقة معينة بين التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية. فالتنمية الاقتصادية وزيادة مستوى الدخل القومي الذي تجلبه تؤثر على كمية ونمط التجارة الدولية ، مثلما تؤثر التغيرات في شروط التجارة الدولية بشكل مباشر على الهيكل و مستوى الدخل القومي. (Naima, 2011,) (3).
 2. تلعب التجارة الدولية دوراً مهماً في الاقتصاد المحلي والدولي ، ويعتبر مستوى التجارة الدولية مؤشراً على النمو الاقتصادي ، ينعكس في الجوانب الاجتماعية والعلمية والسياسية للبلد. الهدف الأساسي من التجارة الخارجية هو تبادل السلع والخدمات بين الدول ، حيث أن هذه السلع نادرة في البلد المستورد ، وتنعكس الفوائد التي تجلبها بدورها في مختلف الجوانب الاجتماعية والسياسية للمجتمع (17, 2015, The Customer).
 3. - التجارة الدولية تعمل على حشد الأموال وتنميتها وزيادة رأس المال الناتج عن الأعمال التجارية الأجنبية. تعتبر التجارة الخارجية مصدراً هاماً للعملات الأجنبية الرئيسية أو النادرة ، وتعزز قدرة الدولة على الحصول على السيولة النقدية ، وتعد إحدى ركائز العمليات الاقتصادية ، وخاصة عمليات التمويل والاستثمار.
 4. تنشأ التجارة الدولية من الصادرات ، وهي عائد مالي يمكن استخدامه كمصدر لتمويل المشاريع التنموية أو الخدمات التي يحتاجها البلد ، وهو ما يسمى النفقات الجارية.
 5. تضمن الحاجات الأساسية للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، مثل رأس المال والتكنولوجيا ومصادر النقد الأجنبي والإدارة الحديثة ، سيساعد على تنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية للاقتصاد الوطني (Haji, 25, 2017).
- تختلف أهمية التجارة الخارجية باختلاف مستوى التقدم الاقتصادي للدولة وتوافر عوامل الإنتاج ، حيث تراجع أهمية التجارة الخارجية في الدول الكبيرة ذات الإمكانيات الكبيرة ، لأنها قادرة على إنتاج كميات كبيرة من احتياجاتها المحلية ، لكنها يمكن أن تفعل ذلك عن طريق الوصول بتكلفة أقل نسبياً إلى كميات أكبر من السلع مما تنتجه البلدان الأخرى لتحسين رفاهية أعضائها. بدلاً من ذلك ، تزداد أهميته في الدول الصغيرة الحجم. على هذا النحو ، فهي متخصصة في إنتاج عدد محدود من السلع والخدمات وتعتمد على الواردات الأجنبية لمعظم السلع والخدمات التي تحتاجها.

3-2 أهداف التجارة الخارجية

يمكن إبراز الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها التجارة الخارجية في الآتي (Mousa et al., 2015, 21-22):

- 1- الاستفادة الكاملة من فائض الإنتاج ، حيث تؤدي الصادرات إلى زيادة الإنتاج الوطني ، وهو ما ينعكس في العمالة وتوريد السلع الضرورية والأساسية ، والعكس صحيح. يؤدي ضعف الصادرات إلى خسارة الإنتاج الوطني، وانخفاض المساهمة الوطنية ، وارتفاع معدلات البطالة ، وانخفاض مستويات معيشة الأفراد.
- 2- استيراد البضائع الضرورية التي لا يمكن لسبب ما إنتاجها محلياً. على سبيل المثال ، يمكن استيراد الآلات والمعدات اللازمة لإنشاء مصنع نسيج ، حيث يمكن للمصنع توفير الكثير من فرص العمل ، وبالتالي المساهمة في عملية التنمية ، ويعتمد استبدال الاستيراد على عوامل التكلفة. قد يطرح هذا الإنتاج مشاكل إدارية ورأسمالية بالإضافة إلى مشكلات تتعلق بالقدرات التقنية إذا كان من الممكن إنتاج السلع محلياً بتكلفة معقولة ، ولكنه يساعد في تسهيل السياسة التجارية ، وبالتالي تمكين عمليات التصدير الهامة من الحدوث.

- 3- نقل التكنولوجيا لبناء البنية التحتية الوطنية وتحويلها ، والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها الطريق الوحيد للممر الآمن للدول النامية ، وتضييق الفجوة القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية.
- 4- دراسة ميزان المدفوعات ونظام سعر الصرف للدول المختلفة ، ودراسة السياسات التجارية التي تتبناها الدول المختلفة في مجال التجارة الخارجية ، مثل سياسات الحماية أو الحرية ، إلخ. ودراسة العلاقات الدولية في إطار التكتلات الدولية وخصائصها البارزة.

2-4 العوامل المؤثرة في التجارة الدولية

هناك عدة عوامل تؤثر في التجارة الدولية، يمكن إيجازها فيما يلي:

- 1- اختلاف مستوى الدخل القومي:** لمستوى الدخل القومي دور هام في التجارة، فالمعروف أنه كلما ارتفع الدخل القومي وقل عدد السكان ارتفع مستوى دخل الفرد، وهذا من شأنه رفع المستوى المعيشي للأفراد، وبالتالي زيادة القوة الشرائية، ولا تتحقق مواجهة الزيادة في القوة الشرائية إلا بزيادة الانتاج سواء علي المستوى المحلي إذا كان في داخل الدولة عندما تكون لديها مقومات الزيادة في الإنتاج أو بالاستيراد لمواجهة الطلب، وهنا تصبح التجارة الدولية قد تأثرت بمستوى الدخل المرتفع في بعض الدول، ويصبح نصيب الفرد من التجارة في الدول ذات مستوى الدخل المرتفع أكثر من نصيب الفرد في الدول ذات الدخل القومي الأقل، وفي نفس الوقت فإن مستوى دخل الفرد يحدد نوع السلع المستوردة من كل جانب منها، فبينما نجد الدول الصناعية المتقدمة ذات مستوى الدخل المرتفع مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان تقوم باستيراد كثير من السلع التي تضم في معظمها خامات لأزمة الصناعة من الدول النامية، وفي نفس الوقت تصدر إلى هذه الدول منتجاتها الصناعية، وهنا تنشط حركة التبادل التجاري بين الجانبين مع اختلاف نوع السلع المتبادلة بينهما (Al-Jeddah, 2020, 279-280).
- 2- حجم الدولة:** الذي يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية وتوفر مزايا الإنتاج الكبير الذي يتطلب سعة في الأسواق حيث يسهم هذا في تفسير قيام التجارة بين الدول وخاصة بين الدول الصناعية.
- 3- المناخ والظروف والموارد الطبيعية:** يلعب تباين الدول في خصائصها المناخية وظروفها الطبيعية دورا هاما في تحديد تخصصها، وكذلك اختلاف توزيع الموارد الطبيعية بين الدول فتتميز منها تلك الحائزة على المواد الخام مثلا تلك الحائزة على المواد الأولية الخام (Diab, 2010, 14-17).
- 4- الموقع:** يمثل موقع الإطار الجغرافي الذي يحدد علاقات المكان بغيره من الأمكنة وهو من أكثر العناصر تأثيرا في شخصية الدولة، وعلاقتها السياسية والاقتصادية مع الدول المجاورة لها وبقية دول العالم (Diab, 2010, 14).
- 5- وفرة الموارد:** تشكل الموارد بجميع أنواعها أحد أهم العناصر التي تدخل في التجارة الخارجية لأي دولة، وتوافر هذه الموارد على أرض الدولة يعني إمكانية تصديرها إلى الدول الأخرى، أما في حالة عدم توافرها فهي بحاجة لاستيرادها من الدول الأخرى. وتتضمن الموارد عادة الموارد الزراعية وخامات المعادن والطاقة وكذلك المنتجات الصناعية (Ruhban, 2013, 516-520).
- 6- تطور النقل والمواصلات:** يعد النقل من أهم إنجازات التطور الاقتصادي كما أنه أحد أهم العوامل المساعدة على قيام التجارة الخارجية إذ يمكن القول: إن التطور الاقتصادي والنمو التجاري ما كان له أن يتحقق لولا وسائل النقل التي ربطت بين مناطق الخامات ومواقع الصناعة وبين هذه الأخيرة وأسواق الاستهلاك الصناعية (Ruhban, 2013, 516-520).
- 7- الشركات المتعددة الجنسيات:** إن الشركات المتعددة الجنسيات تتمثل بأنها نتاج لقوى احتكارات القلة فتسيطر على حجم كبير من التجارة الدولية وسيطرتها على العديد من الكارتلات الدولية وأسواق التصدير والاستيراد والفروع الإنتاجية التابعة للمشروعات وهذه الظاهرة لها انعكاساتها

على هيكل التجارة الدولية التي قد تؤدي إلى مظاهر الجروح الاحتكاري على مستوى أسواق البلد الام أو البلد المضيف (85, 1996, Shehab).

5-2 علاقة سياسات وبرامج صندوق النقد الدولي في التجارة الدولية

يوصي الصندوق دائما بتحرير التجارة وخصوصا التعرفة الجمركية والحصص النسبية، وجعل ذلك شرطا لتقديم القروض، كما أنه يهدف لتسيير نمو التجارة العالمية والعمل على تنمية الموارد المالية لجميع الدول الاعضاء وإلغاء القيود على المعاملات الأجنبية في العمليات التجارية بعد تحرير التجارة الخارجية محور برامج التعديل الهيكلي، فهي تتضمن التخصيص الكفء للموارد، من خلال تحفيز المنتجين على المنافسة مع منتجي السلع العالمية، عن طريق تحويل الاقتصادي المعني بهذا الاجراء الى اقتصاد يعتمد على التوجه التصديري (Dadi and Al-Ayeb, 2010, 94).

وقد حرص الصندوق على التأكد من قدرة الدول الأعضاء على المحافظة في الأجل القصير على أسعار صرفها ثابتة وأنه لن تجرى أي عمليات لتغيير سعر الصرف من قبل أي دولة إلا بسبب حاجة ضرورية فعلا كإزالة اختلال دائم في ميزان المدفوعات وأنه لن تتم أي عمليات معاملة بالمثل من قبل الدول الأخرى، إذا ما قامت إحدى الدول بإجراء تخفيض ما في قيمة عملتها الوطنية، حيث أن مصير مثل هذه السياسات أن يلغى بعضها البعض من حيث الأثر التصحيحي النهائي المطلوب لميزان المدفوعات. كذلك اختص الصندوق بتقديم قروض قصيرة الأجل للحكومات الدول الأعضاء، وذلك لتغطية عجز مؤقت في ميزان المدفوعات أو دعم استقرار أسعار الصرف فهو يلعب دورا مهما في معالجة ميزان مدفوعات الدول الأعضاء، والحفاظ على استقرار أسعار صرفها بالشكل الذي يدعم المركز المالي والنقدي الدولي بما له من تأثير في التجارة الدولية، فضلا عن تقديم التسهيلات المختلفة التي تساعد الدولة على النهوض من الأزمة التي قد تقع فيها بسبب ظروف خارجة عن إرادتها، وتحت ضغط التطورات الدولية في مجال الصرف الأجنبي التي صاحبت ارتفاع أسعار البترول عالميا في السبعينات، واضطراب إقتصاديات عديد من البلدان انتهت إتفاقية بريتون وودز ومع ذلك استمر صندوق النقد الدولي الذي تغيرت مهامه مع ذلك تبعا لتغير الظروف. ومن أهم ما نذكر هنا أن إتفاقية جاميكا عام 1976 قامت بتعديل لائحة الصندوق حتى تسمح بنظام تعويم أسعار الصرف وتؤكد على عدم ملائمة نظام الذهب كأساس لتسوية المدفوعات الدولية. إثر الإنهيار الكبير الذي عرفته التنمية الدولية، وظهر أزمة الكساد التضخمي، وأصبحت العديد من الدول تعاني من عجز مزمن في ميزان مدفوعاتها تزايد دور صندوق النقد الدولي بشكل ملحوظ بداية من عقد الثمانينات، ولا سيما في الدول النامية، التي عانت بالإضافة إلى عجز موازين مدفوعاتها، من زيادة وارتفاع مديونيتها الخارجية التي أصبحت تعيق تنميتها وبداية من منتصف التسعينيات لم يعد البرنامج الإصلاحي للصندوق مقتصر على مقترحات خاصة بأسعار الصرف وكيفية تعويمها بل تعدى ذلك إلى كيفية تنظيم القروض ودفع أقساط الديون وفوائدها المستحقة أو إعادة جدولتها، وامتد فيما بعد ليشمل مقترحات خاصة بالسياسة الإقتصادية للدولة الطالبة لمساعدته، كإقتراح الحد من التضخم في هذه الدول عن طريق تنظيم الإصدار النقدي وتنظيم الإنتمان المصرفي والحد من العجز في الميزانية العامة للدولة، وترك الحرية للقطاع الخاص والتقليل من تدخلات الدولة في النظام الاقتصادي. لذلك يقوم الصندوق بإعداد البرامج المختلفة وضبط سياسات التكيف اللازمة والمتماشية وظروف البلد العضو بعد تشخيص ظروفه الاقتصادية بالتعاون مع خبراء البلد العضو (57-58, 2019, Samir).

6-2 علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي

انضمت الجزائر مباشرة بعد الاستقلال الى صندوق النقد الدولي بتاريخ 26 سبتمبر 1963 حيث كانت حصتها تقدر بـ 623.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (DTS) لترتفع بعد ذلك الى

941.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة وهذا في 1994 بالنسبة للجزائر فهي آخر بلد مغاربي، تاريخيا، لجأ إلى صندوق النقد الدولي إلا أن النتائج الاقتصادية بعيدة جدا عن المطلوب، حيث طلبت الجزائر رسميا من الصندوق، جدولة ديونها في أوائل 1994، بعدما كانت متوقفة عن الدفع في ديسمبر 1993، وفي الحقيقة فإن هذا البلد حاول برادته عام 1990 تطبيق برنامج التسوية الهيكلية من دون صندوق النقد الدولي، لكن بمرافقة البنك الدولي"، لكنها لم تفلح في احراجه من الازمة فاضطر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، حسب ما هو ثابت تعتبر الجزائر من أكثر الدول اقتراضاً من صندوق النقد الدولي من بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث وصلت قيمة إجمالي القروض إلى ما يقرب من 3 مليار دولار، كما كانت من أكثر الدول معاناة من العواقب السياسية المترتبة على الاشتراطات التي يضعها الصندوق منذ 1989 شرعت الجزائر في إصلاحات مدعومة من طرف صندوق النقد الدولي الذي اشترط عليها مقابل ذلك تحرير التجارة الخارجية، والذي من خلاله سعى إلى إزالة العوائق الإدارية السعرية أمام الصادرات والواردات سواء أكانت تدفقات سلعية أم خدماتية. إضافة إلى انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي، والتحرير الكامل للاقتصاد، وتركه لميكانزمات السوق، من أجل القضاء على الاحتلالات الداخلية والخارجية، وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري، والاهتمام بمعالجة العجز المزمع في ميزان المدفوعات، وتجسدت مجموعة من الإجراءات تمثلت في تحرير التجارة الخارجية باعتبارها القطاع الحساس الذي يجلب العملة الصعبة، وتم التوقيع مع صندوق النقد الدولي على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي (Zermi, 2016, 268-270).

يوصي الصندوق دائما بتحرير التجارة وخصوصا التعرف الجمركية، الحصص النسبية، وجعل ذلك شرطا لتقديم القروض، كما أنه يهدف التسيير نمو التجارة العالمية والعمل على تنمية الموارد المالية لجميع الدول الاعضاء وإلغاء القيود على المعاملات الأجنبية في العمليات التجارية. يعد تحرير التجارة الخارجية محور برامج التعديل الهيكلي، فهي تتضمن تخصيص الكفاء للموارد من خلال تحفيز المنتجين على المنافسة منتجي السلع العالمية، عن طريق تحويل الاقتصادي المعني هذا الاجراء الى اقتصاد يعتمد على التوجه التصديري (Dadi & Al-Ayeb 2010, 94) استطاعت الجزائر أن تسدد الدين الخارجي العام خلال الفترة من 2000 الى غاية 2013، حيث انتقلت المديونية من 25 مليار دولار سنة 2000 الى 3.4 مليار دولار في سنة 2013، في عام 2012، صنف صندوق النقد الدولي مع البنك الدولي الجزائر الدولة الأقل مديونية في 20 بلدا من بلدان المنطقة أما اليوم تعتبر الجزائر الدولة الوحيدة التي دفعت كل ديونها، كما انها ألغت ديون 14 دولة أفريقية وأقرضت صندوق النقد الدولي ؟ لكن ذلك لم يكن بفضل السياسات التي سطرها الصندوق أو بفضل قوة الاقتصاد الجزائري، بل بفضل تراكم الاحتياطات الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول (Zermi, 2016, 279).

المحور الثالث: الجانب القياسي

1-3 مرحلة التوصيف للنموذج:

يتم في هذه المرحلة توصيف وعرض المتغيرات التي سيتكون منها هيكل النموذج الخاص بالدراسة القياسية، وعليه فإن الشكل الرياضي للنموذج سيكون كالآتي:

$$Y = f (x_1 , x_2 , x_3 , x_4 , x_5) + U_i$$

إذ أن:

Y : إجمالي التجارة الدولية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي.

x_1 : سعر الصرف الأجنبي.

x_2 : التعريفية الكمركية.

x_3 : العولمة الاقتصادية.

x_4 : الاستثمار الأجنبي المباشر.

x_5 : إجمالي الدين العام.

U_i : المتغير العشوائي.

أما بالنسبة لحدود الدراسة، فقد جاءت كما يلي:

❖ الحدود المكانية؛ إذ تم اختيار الجزائر كعينة البحث.

❖ الحدود الزمانية؛ إذ غطت الدراسة بيانات سنوية لسلاسل زمنية مداها (31) سنة ممتدة من (1990-2020).

أما بالنسبة لمصادر بيانات متغيرات النموذج؛ فقد تم الاعتماد على البيانات الرسمية الصادرة من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، والعولمة كوفيثز (www.globalizationkofethz.ch).

2-3 تقدير وتحليل الأنموذج

أولاً: اختبار جذر الوحدة : للتأكد من استقرارية السلسلة الزمنية وخلوها من جذر الوحدة تم استعمال اختبار فليبس بيرون، (PP)، وكانت النتائج على وفق الآتي؛ إذ تبين من نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وتبين أن المتغيرات ساكنة في الفرق الأول في كل من الاختبار (Unit Root Test Table (PP) (With Constant) أم قاطع واتجاه عام (Trend & With Constant) وهذا استناداً إلى قيمة Prob أقل من (5%) التي تدل على سكون المتغيرات، وهذا يدل على إمكانية تطبيق أنموذج ARDL.

الجدول (1) نتائج اختبار جذر الوحدة - فليبس بيرون لمتغيرات الدراسة أثر سياسات وقواعد صندوق النقد الدولي في التجارة الدولية للجزائر

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)							
Null Hypothes is: the variable has a unit root At Level							
		Y	X1	X2	X3	X4	X5
With Constant	t-Statistic	-1.2096	-1.0134	-2.6853	-2.9052	-0.3628	-1.2513
	Prob.	0.6570	0.7354	0.0883	0.0566	0.9034	0.6385
		n0	n0	*	*	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.1671	-1.8158	-2.6012	-2.1209	-2.3663	-0.2957
	Prob.	0.9909	0.6718	0.2824	0.5140	0.3884	0.9870
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.2999	2.2165	-1.0106	0.7724	-1.7041	-1.1599
	Prob.	0.5692	0.9920	0.2734	0.8751	0.0833	0.2188
		n0	n0	n0	n0	*	n0
At First Difference							
		d(Y)	d(X1)	d(X2)	d(X3)	d(X4)	d(X5)
With Constant	t-Statistic	-4.6798	-3.8674	-8.0253	-5.9807	-5.8231	-4.4449
	Prob.	0.0008	0.0063	0.0000	0.0000	0.0000	0.0015
		***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.0333	-3.7534	-10.5940	-6.6624	-5.7194	-4.8473
	Prob.	0.0018	0.0344	0.0000	0.0000	0.0003	0.0028
		***	**	***	***	***	***
Without Constant	t-Statistic	-4.7710	-2.9526	-8.0974	-6.0385	-5.4191	-4.4478
	Prob.	0.0000	0.0046	0.0000	0.0000	0.0000	0.0001

& Trend	***	***	***	***	***	***
Notes:(*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***)Significant at the 1% and (no) Not Significant.						

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews12) وبالاستناد إلى نتائج الاختبار أنفاً والخاصة بجذر الوحدة لمتغيرات الدراسة يتضح لدينا ما يأتي:

أ- إنَّ السلسلة الزمنية للمتغيرين (X2 و X3) مستقرة (عند المستوى ثابت) بمستوى معنوية (10%).

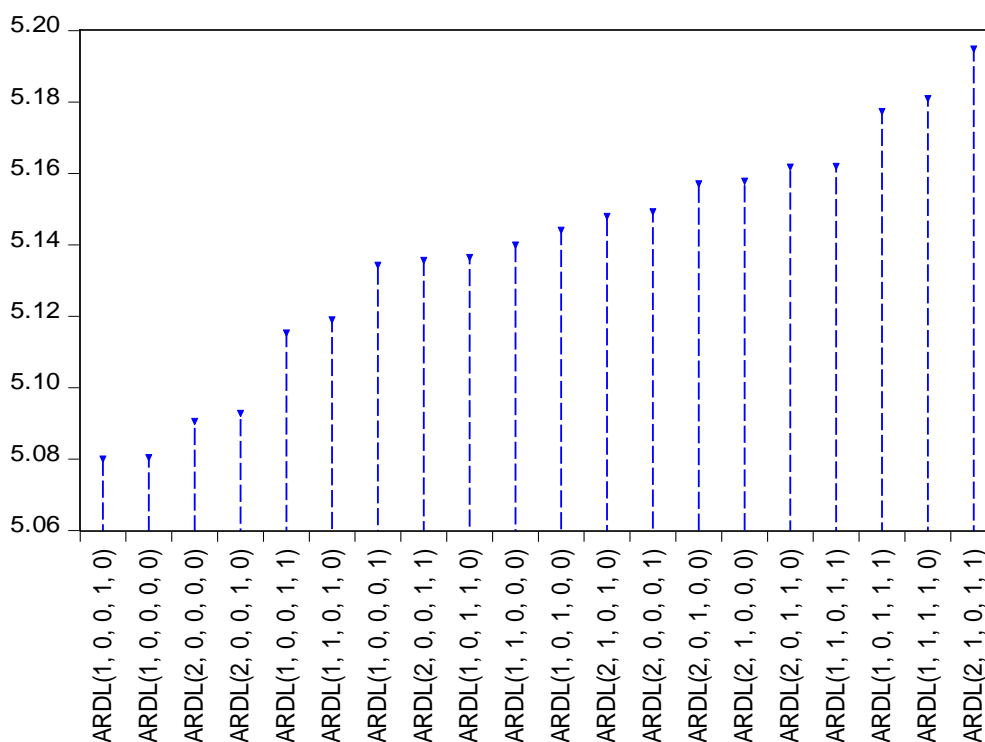
ب- إنَّ السلسلة الزمنية للمتغير (X4) مستقرة (عند المستوى الغير ثابت) بمستوى معنوية (10%).

ت- أما بقية متغيرات السلسلة (Y, X1, X5) غير مستقرة عند نفس المستوى.

ث- وبعد أخذ الفرق الأول استقرت جميع المتغيرات ومتكاملة بوجود ثابت واتجاه وبدون ثابت واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%)، وهذا السكون يشير إلى إمكانية تطبيق نموذج (ARDL).

ثانياً: تحديد مُدد الإبطاء المثلى: هناك العديد من المعايير المستخدمة لتحديد وقت التباطؤ الأمثل للنموذج؛ يتم استخدامه للنماذج التي تقضي على مشاكل الارتباط التلقائي بين المخلفات، والاعتماد على معيار اكاكي (Akaike)، وهو الأنموذج الذي سيتم اختياره عند تطبيق طريقة (ARDL) هو (1,2,1,1,3,3)، الذي يوفر أدنى قيمة لهذا المعيار عند تحديد مُدة التأخير. يوضح الشكل التالي مُدد الإبطاء:

Akaike Information Criteria (top 20 models)



الشكل (1) نتائج مُدد الإبطاء وفق طريقة معيار اكاكي (Akaike) للنموذج في الجزائر
 المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية EViews.12.

ثالثاً: نتائج اختبار التكامل المشترك في الجزائر

يوضح الجدول (2) اختبار منهجية الحدود (Bound Test Approach) والمستخدم من أجل الكشف عن علاقات التكامل المشترك بين متغيرات الأنموذج في العراق؛ إذ نلاحظ من نتائج الاختبار أن قيمة (F) المحسوبة قد بلغت (6.469) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية وعند الحدين الأدنى والأعلى وبمستوى معنوية (5%)، وهذا ما يشير إلى رفض فرضية عدم وقبول الفرضية البديلة؛ التي تنص على وجود علاقات تكامل مشترك (علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الأنموذج المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة) في الجزائر.

الجدول (2) اختبار التكامل المشترك لمتغيرات أنموذج الجزائر

(Bound Test Approach)				
Test Stat	Value	Sign.	I(0)	I(1)
F-stat	6.469	10%	2.08	3
K	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على EViews.12.

رابعاً: نتائج اختبار المعلمات المقدرة للعلاقة قصيرة وطويلة الأجل وتصحيح الخطأ (ECM) لمتغيرات الجزائر

الجدول (3) نتائج تقدير نموذج (ARDL) للجزائر

Dependent Variable: d(Y)				
Method: ARDL				
Sample : 1990 2020				
Included observations: 27				
Selected Model: ARDL (1,2,1,1,3,3)				
Short Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	121.3694	85.69779	1.416248	0.1871
Y(-1)*	-0.464050	0.213814	-2.170341	0.0551
X1(-1)	-0.170406	0.050720	-3.359762	0.0072
X2(-1)	-4.503183	1.862584	-2.417708	0.0362
X3(-1)	1.238129	0.537582	2.303145	0.0440
X4(-1)	-0.592035	0.280051	-2.114025	0.0606
X5(-1)	-0.000161	0.000112	-1.443943	0.1793
D(X1)	-0.623393	0.133484	-4.670177	0.0009
D(X1(-1))	0.452342	0.123544	3.661399	0.0044
D(X2)	-5.736405	1.525214	-3.761048	0.0037
D(X3)	2.753413	0.361834	7.609605	0.0000
D(X4)	-0.936636	0.534347	-1.752862	0.1102
D(X4(-1))	-1.994946	0.571771	-3.489066	0.0058
D(X4(-2))	-1.710040	0.540130	-3.165978	0.0101
D(X5)	0.000196	5.16E-05	3.800022	0.0035
EC = Y - (-0.3672*X1 -9.7041*X2 + 2.6681*X3 -1.2758*X4 - 0.0003*X5 +261.5440)				
Long Run Coefficients				

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-0.367216	0.144334	-2.544205	0.0292
X2	-9.704100	5.986612	-1.620967	0.1361
X3	2.668097	0.681135	3.917131	0.0029
X4	-1.275801	0.519738	-2.454700	0.0340
X5	-0.000347	0.000319	-1.089148	0.3016
C	261.5440	241.4658	1.083151	0.3042
ECM	-0.464050	0.054515	-8.512264	0.0000
R ²	0.97	Adj R ²		0.94
F-statistic	29.198	Prob . (F - statistic)		0.00000

Notes:(*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***)Significant at the 1% and (no) Not Significant.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المخرجات EViews.12 يوضح الجدول (3) نتائج تقدير في الاجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ وكما يلي:

1- نتائج العلاقة قصيرة الأجل: استخدم اختبار معامل تصحيح الخطأ الذي يتنبأ بعودة النموذج إلى حالة التوازن، إذ بلغت قيمتها (-0.464) وبمستوى معنوية أقل من (1%)، أي أن التجارة الدولية سوف تستغرق سنتين وشهرين تقريباً لتعود إلى قيمتها التوازنية في الأجل الطويل بعد آثار الصدمات في مؤشرات صندوق النقد الدولي $\frac{1}{0.464} = 2.155 \cong 2.2 \text{ year}$ أ- **سعر الصرف:** يؤثر طردياً ومعنوياً في التجارة الدولية، وهذا يعني أن زيادة سعر الصرف بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة التجارة الدولية بنسبة (0.004%) عند مستوى معنوية (1%) وهو مطابق للنظرية الاقتصادية.

ب- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** يؤثر عكسياً ومعنوياً في التجارة الدولية، وهذا يعني أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (1%) يؤدي إلى نقصان في التجارة الدولية بنسبة (1.99%) لكنها معنوية عند مستوى (1%). وربما يرجع السبب في ذلك إلى النظام الضريبي المستخدم في الجزائر بخصوص الاستثمار الأجنبي المباشر، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في الجزائر، وغياب رؤية واضحة من صانعي القرار الجزائري بخصوص الاستثمارات الأجنبية (عومر، جميل، 2014، 38).

ت- **إجمالي الدين العام:** يؤثر طردياً ومعنوياً في التجارة الدولية، وهذا يعني أن زيادة الدين العام بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة التجارة الدولية بنسبة (0.0005%) عند مستوى (1%) وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية.

2- نتائج العلاقة طويل الأجل:

أ- **سعر الصرف:** يؤثر عكسياً ومعنوياً في التجارة الدولية، وهذا يعني أن زيادة سعر الصرف بنسبة (1%) يؤدي إلى نقصان في التجارة الدولية بنسبة (0.36%) عند مستوى معنوية (1%).

ب- **التعريفية الكمركية:** عدم وجود علاقة معنوية بين التعريفية الكمركية والتجارة الدولية وعند مستوى معنوية (5%).

ت- **العولمة الاقتصادية:** تؤثر طردياً ومعنوياً في التجارة الدولية، وهذا يعني أن زيادة العولمة الاقتصادية بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة في التجارة الدولية بنسبة (2.66%) عند مستوى معنوية (1%) وهو مطابق للنظرية الاقتصادية.

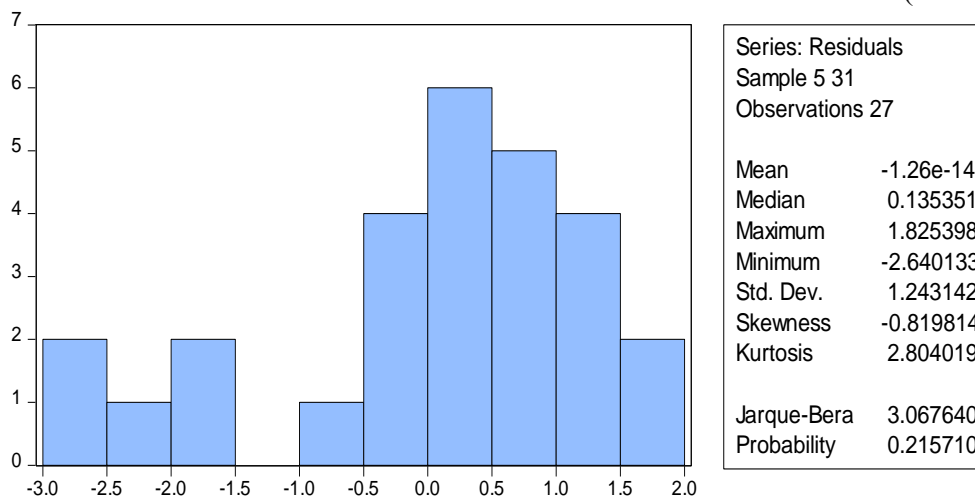
ث- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** يؤثر عكسياً ومعنوياً في التجارة الدولية، وهذا يعني أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (1%) يؤدي إلى نقصان في التجارة الدولية بنسبة ضئيلة (0.0003%) عند مستوى معنوية (1%).

ج- إجمالي الدين العام: عدم وجود علاقة معنوية بين الدين العام والتجارة الدولية وعند مستوى معنوية (5%).

خامساً: اختبارات ما بعد تقدير الأنموذج:

1- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

يُتضح من الشكل (2) أن القيمة الإحصائية لاختبار (JB) قد بلغت (3.06) وبمستوى معنوية أكبر من (5%) وعليه نقبل فرضية عدم التشير إلى أن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً في الأنموذج المقدر في الجزائر بمتوسط مساوي (-1.26) وانحراف معياري بلغت نسبته (1.24).



الشكل (2) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية للأنموذج في الجزائر

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المخرجات 12.EViews.

2- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي

يُتضح من الجدول (4) أن القيمة الإحصائية لاختبار (Breusch-Godfrey) قد بلغت (1.66) وبمستوى معنوية أكبر من (5%) وعليه نقبل فرضية عدم التشير إلى أن عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي في الأنموذج المقدر في الجزائر.

جدول (4) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي لمتغيرات الجزائر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	1.665	Prob . F(2,8)	0.2484
Obs* R-squared	7.938	Prob. Chi-Square	0.0189

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المخرجات 12.EViews.

3- اختبار مشكلة عدم ثبات التباين:

يُتضح من الجدول (5) أن القيمة الإحصائية لاختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) قد بلغت (0.349) وبمستوى معنوية أكبر من (5%) وعليه نقبل فرضية عدم التشير إلى أن عدم وجود مشكلة ثبات التباين في الأنموذج المقدر في الجزائر.

جدول (5) نتائج اختبار مشكلة عدم ثبات التباين لمتغيرات الجزائر

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.349	Prob . F(16,10)	0.970
Obs* R-squared	9.683	Prob. Chi-Square	0.8826

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المخرجات 12.EViews.

الاستنتاجات والمقترحات

- الجانب النظري:

1. لا يمكن لصندوق النقد الدولي فرض إرادته على البلدان الأعضاء وإنما تقبل البلدان المساعدة المالية المشروطة للصندوق على أساس طوعي لتلافي الأزمات وتمويل الواردات أو خدمة الديون والعجز في ميزان المدفوعات بطلب قرض والمساعد في تنظيم جدول لسداد الديون، وفي المقابل يوافق البلد العضو على تنفيذ الإصلاحات المصممة لتصحيح ميزان المدفوعات واستعادة احتياطات النقد الأجنبي، وان شروط الإفراض مصممة لضمان سداد القروض وضمان إنفاق الأموال المقترضة بما يتماشى مع أهداف الصندوق المعلنة.
2. إنَّ العمل وفق شروط وتوصيات صندوق النقد الدولي يتطلب عملية شاملة، تهدف إلى بناء أسس جديدة للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، غير إن هذا النموذج سرعان ما تعرض للتفكك والتوتر والاضطرابات، بسبب الخلافات السياسية والتدخلات الأجنبية ومشكلات.
3. إنَّ الهدف الأساس من إنشاء الصندوق الدولي هو إعمار وترميم اقتصاديات الدول الرأسمالية وأنظمتها النقدية من الانهيار بعد الحرب العالمية الثانية التي أخذت تتأثر بالانتصارات التي حققتها دول المنظومة الاشتراكية على الجبهة الاقتصادية والسياسية.
4. إنَّ آليات عمل الصندوق الدولي تغيرت عبر الزمن وكانت ذات طابع يخدم في كل الاحوال المنظومة الرأسمالية ولاسيما بعد أزمة الكساد التضخمي في بداية السبعينيات من القرن المنصرم وتبني العولمة الاقتصادية على النمط الرأسمالي.
5. ان صفات الصندوق الدولي العلاجية التي فرضها مقابل التمويل من أجل أحداث تنمية اقتصادية في الدول النامية لم تكن سوى برامج لحماية الدول الرأسمالية الدائنة وقد مثلت عبئاً أثقل كاهل هذه الدول وكانت لها ارتدادات سلبية على عملية التنمية الاقتصادية.

الجانب القياسي

1- نتائج العلاقة قصيرة الأجل:

- أ- **سعر الصرف:** تؤثر طردياً ومعنوياً في التجارة الدولية، وهذا يعني أنَّ زيادة سعر الصرف بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة التجارة الدولية بنسبة (0.004%) عند مستوى معنوية (1%) وهو مطابق للنظرية الاقتصادية.
- ب- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** يؤثر عكسياً ومعنوياً في التجارة الدولية ، وهذا يعني أنَّ زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (1%) يؤدي إلى نقصان في التجارة الدولية بنسبة (1.99%-) لكنها معنوية عند مستوى (1%).
- ت- **إجمالي الدين العام:** يؤثر طردياً ومعنوياً في التجارة الدولية ، وهذا يعني أنَّ زيادة الدين العام بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة التجارة الدولية بنسبة (0.0005%) عند مستوى (1%) وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية.

2- نتائج العلاقة طويل الأجل:

- أ- **سعر الصرف:** يؤثر عكسياً ومعنوياً في التجارة الدولية، وهذا يعني أنَّ زيادة سعر الصرف بنسبة (1%) يؤدي إلى نقصان في التجارة الدولية بنسبة (0.36%-) عند مستوى معنوية (1%).
- ب- **التعريفية الكمركية:** عدم وجود علاقة معنوية بين التعريفية الكمركية والتجارة الدولية وعند مستوى معنوية (5%).
- ت- **العولمة الاقتصادية:** تؤثر طردياً ومعنوياً في التجارة الدولية ، وهذا يعني أنَّ زيادة العولمة الاقتصادية بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة في التجارة الدولية بنسبة (2.66%) عند مستوى معنوية (1%) وهو مطابق للنظرية الاقتصادية.

ث- الاستثمار الأجنبي المباشر: يؤثر عكسياً ومعنوياً في التجارة الدولية، وهذا يعني أنّ زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (1%) يؤدي إلى نقصان في التجارة الدولية بنسبة ضئيلة (0.0003%-) عند مستوى معنوية (1%).

ج- إجمالي الدين العام: عدم وجود علاقة معنوية بين الدين العام والتجارة الدولية وعند مستوى معنوية (5%).

المقترحات:

1. التوجّه نحو تطوير بيئة الاقتصاد الداخلية مع مراعاة التحولات العالمية والبيئة الاقتصادية الدولية.

2. تطوير هيكل الاقتصاد الوطني، بتطوير السياسات الوطنية بما ينسجم مع التقلبات الاقتصادية، والتعاون مع المؤسسات الدولية المختصة، وتبنى برنامج تكاملي بين السياسة المالية والنقدية والحد من الاختلالات الهيكلية للحفاظ على التوازن بين القطاعات الاقتصادية.

3. يجب أن تكون القروض الخارجية موجهة نحو الاستثمار أو الأنشطة التي تُسهم في دعم النمو الاقتصادي وذلك ليتمكن الاقتصاد من سدادها وتحمل فوائدها ولكيلا تكون بمثابة عبء إضافي عليه.

4. ضرورة توسيع مجالات التعاون بين دول العالم النامي عن طرائق تعزيز الحوار والتكتلات الاقتصادية الذي من شأنه أن يقوى القدرات هذه الدول في التفاوض مع المنظمات الدولية فيما يتعلق بأمور التجارة الخارجية وطرائق الحصول على الديون والتكنولوجيا.

5. ضرورة وجود حكومة تتميز بكفاءة عالية الأداء قوية وقادرة على وضع قواعد سليمة وأجهزة رقابية ونزاهة تؤدي لتقليص الفساد الإداري ومن ثمّ يؤدي لتقليص حجم الاقتراض، والعمل على تضيق كل من فجوة الموارد المحلية الخارجية عن طريق زيادة صادراتها وتنويعها من جهة وتقوم الصناعات المحلية الصغيرة والمتوسطة في توفير السلع والخدمات بدلاً من استيرادها في الخارج.

المصادر:

- 1- Aabi, Walid, 2019, Environment protection and foreign trade liberalization within the framework of the World Trade Organization, case study of Algeria, PhD thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Farhat Abbas University - Setif 1
- 2- Abu Al-Ataa, Riyadh Saleh, 2010, International Organizations, Dar Israa for Publishing and Distribution, Amman.
- 3- Al-Jadba, Fawzi Saeed, 2020, Economic Geography, Islamic University Press, Gaza.
- 4- Al-Majzoub, Muhammad, 2006, International Organization, General Theory, Regional Global Organizations and its Specialist, Al-Halabi Human Rights Publications, 8th edition, Beirut.
- 5- Al-Muammar, Qureida, 2017, The importance of reforming the International Transport Fund in activating the performance of the global financial system, Master Thesis, Faculty of Science, Economics and Commerce, Makassed Merbah University.
- 6- Al-Zabon, Atallah Ali, 2015, Foreign Trade, Dar Al-Yazuri for Publishing and Distribution, Amman.
- 7- Amal, Kamariah, 2006, European Monetary Unit Problems and Effects on the Foreign Indebtedness of Southern Countries Resal Dr. Doula in

- Economic Sciences, University of Algiers, Faculty of Economics and Facilitation Sciences.
- 8- Annual Report and International Transport Fund, 2018 International Monetary Fund, Washington, USA
 - 9- Awad Allah, Hussein Zainab, 2003, International Economic Relations, Al-Fath for Printing and Publishing, Alexandria.
 - 10- Awad Allah, Zainab Hussein, 2004, International Economics, New University House, Alexandria
 - 11- Ayoub, Samira Ibrahim, 2000, The International Monetary Fund and the Case of Economic and Financial Reform, An Analytical Evaluation Study, Alexandria Book Center, Alexandria.
 - 12- Dadi, Nasser Adoun and Al-Ayeb, Abdel-Rahman, 2010. Unemployment and the problem of employment within the framework of the structural adjustment of the economy. The Case of Algeria, University Press Office, Algeria.
 - 13- Dadi, Nasser Adwan and Al-Ayeb Abdel-Rahman, 2010, Unemployment and the problem of employment within structural adjustment programs for the economy through the case of Algeria, University Press, Algeria.
 - 14- Diab, Mohamed, 2000, International Trade in the Era of Globalization, Dar Al-Manhal Al-Lebanese, Lebanon, first edition.
 - 15- Diab, Mohamed, 2010, International Trade in the Era of Globalization, Dar Al-Manhal Al-Lebanese, Lebanon, first edition.
 - 16- Golden, Latrash, 2009, The role of the International Monetary Fund in facing the global financial and economic crisis, the International Scientific Forum on the International Financial and Economic Crisis and Global Governance, Farhat Abbas University, Setif.
 - 17- Hajji, Fatima, 2017, Introduction to Foreign Trade, University Press Office, Algeria.
 - 18- Hamlawi, Iman, 2014, The Role of International Financial Institutions in Achieving Economic Stability, Case Study of Algeria (1990-2012), a note submitted as part of the requirements for obtaining a master's degree in international finance and economics, Mohamed Kheidar University, Biskra.
 - 19- International Monetary Fund Annual Report 2013 for a Safer and Stable Global Economy, International Monetary Fund publication, Washington.
 - 20- Maha, Amara, 2016, the impact of financial and international institutions on the economy of various developing countries, a case study of Algeria for the period (1990-2014), master's thesis, Umm El-Bouaghi University, Algeria.

- 21- Mahmoud, Qutaiba Maher, Al-Kawazir, Saad Mahmoud, 2021, Economic Measurement of the Impact of Foreign Trade on Economic Development in Selected Countries for the Period (1990-2019), Journal of Business Economics, College of Administration and Economics, University of Fallujah, Issue 2, Part 1.
- 22- Moussa and others, Shaqiri Nouri, 2015, International Finance and Theories of Foreign Trade, 2nd Edition, Dar Al Masirah for Publishing and Distribution, Amman.
- 23- Naima, Zer Mai, 2011, Algerian Foreign Trade from the Planned Economy to the Market Economy, Master Thesis, Faculty of Economic and Commercial Sciences, Abi Bakr Belkaid University, Tlemcen, Algeria.
- 24- Omar, Labini and Samiha, Mihiawy, 2014, The contribution of the Arab Monetary Fund in financing Arab foreign trade, Journal of Human Sciences - University of Mohamed Kheidar Biskra, Issue 31.
- 25- Rahban, Abdel Raouf, 2013, The Economic Importance of Syrian Foreign Trade and the Factors Affecting It, Damascus University Journal, Issue 3-4.
- 26- Samir, Ezz El-Din, 2019, Financial Organizations and International Trade, Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences, Department of Commercial Sciences, University of Algiers 03.
- 27- Shehab, Magdy Mohamed, 1996, International Economics, University House, Beirut, Lebanon.
- 28- Souhaila, Dahou, 2002, The International Monetary Fund and Structural Reform Policies, a case study of Algeria during the period (1989-1999), a thesis presented as part of the requirements for obtaining a master's degree in economic sciences, planning major, University of Algiers.
- 29- Zeinab, Hussein Awadallah, 2003, International Economic Relations, Al-Fath Printing and Publishing, Alexandria, 1st edition.
- 30- Zermi Naima, 2016, Algerian Foreign Trade and IMF Reforms: Analyzing Yesterday's Lessons for Today's Crisis, Journal of Finance and Markets, Volume 3, Issue 2.
- 31- Alhamdany, Saba Noori(2024), The Effects of Strategic Alertness on the Perceived Quality of working life An analytical study of Fallujah University Staff, Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2).
- 32- Mohsin, Hayder Jerri (2022), The role of banking control tools and their impact on the performance of the work of commercial banks: An exploratory study in a sample of employees of commercial banks in Basra Governorate, Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (5), No. (3).